عماد الدين شاهين *

الحوارات الثقافية في الساحة المصرية خلال القرن الماضي:

(الصفحات ٩- ٣٨)

ملخّص

ثقافة الحوارتقوم على أساس الإيمان بأن الاختلاف في الفكرطبيعة بشرية. وليس من المعقول أن يبقى الحوارهدفًا لذاته بل للتوصل إلى حلول مشتركة. والمقال يرصد الحوارالذي دارفي القرن الماضي على الساحة الإسلامية متخذًا من مصرنموذجًا ويستعرض الحوارمادارحول التقليد والتجديد في القضايا الاجتماعية والأدبية والتعليم والمرأة.

ثم يتناول الحوارَ في مجال التعليم والثقافة بصورة مستقلة لأهمية هذين المحورين. فثمة حوارحول الأسلوب والمضمون وحول اللغة العربية وثمة معارك نقدية ومواجهات في مفاهيم الثقافة وحول الكتب التي أثارت ضجة في الأوساط الثقافية والأدبية.

تمثل هذه الورقة محاولة أولية لرصد أهم الحوارات التي دارت بين ممثلي التيارات الفكرية المختلفة في مصرعلى مدارالقرن الماضي. والمعروف أن الحوار هو عرض طرفين لوجهة نظريهما حول قضايا مختلف حولها.إلاأن الحواربين مثقفي الأمة دارعلى مستويات متعددة، منها ما التزم بتبادل الآراء والأفكارحول قضايا معينة،ومنها ما تصاعدت حراراته إلى مستوى «الحروب الأيديولوجية»

* - أستاذ في قسم العلوم السياسية بالقاهرة.

و«المعارك الفكرية» الطاحنة التي بلغت في بعض الأحيان إلى حد القطيعة،وراح ضحيتها التفهم -أو حتى الاستعداد -لتفهم وتقدير وجهة النظر الأخرى و إمكانية التوصل إلى أرضية فكرية مشتركة تمكّن رموزالأمة الثقافية والفكرية من التصدي للمشاكل والتحديات التي تواجهها شعوبها، و إلى الاتفاق على حلول مرضية لها،من خلال الوقوف على أرضية فكرية مشتركة وجبهة أيديولوجية متماسكة وواعية لجسامة تلك التحديات.

ولكي يكون للحوارمضمون وفائدة، يجب إدراك أن للحوارثقافة وهدفًا. وتتمثل ثقافة الحوارفي الاعتقاد الصادق في الاختلاف في الفكرطبيعة بشرية: ﴿وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾(هود: ١١٨)، وأن لكل إنسان الحق في التعبيرعما يراه صحيحًا. إلاأن هذا الاعتقاد يرتبط بشكل مباشر بطبيعة القضايا المختلف حولها والهدف من وراء الحواروأسلوبه. فلا يمكن لمجتمع يسعى إلى تحقيق قدرمن التماسك والتجانس وبناء مؤسساته التي تعكس قيمه وتوجه طاقات أفراده، أن تظل رموزه الفكرية في حالة حوارمستمرومعارك فكرية طاحنة حول قضايا أساسية وجوهرية تتعلق بتلك القيم وهويته وشكله السياسي وانتمائه العقائدي والوطني والقومي.أي أنه ليس من المعقول أن يظل الحوارهدفًا لذاته، أولتحقيق أهداف أخرى غيرمعلنة، و إنما يجب أن ينظرإليه كوسيلة لتحقيق الاتفاق والتراضي العام والتوصل إلى حلول مشتركة. وعند تحقيق هذا التراضي حول القضايا الأساسية، فلا ضررأن يظل الحوارمفتوحًا حول الوسائل والأمورالفرعية. وعلى هذا درجت معظم المجتمعات بما فيها تلك التي تُعلي من حرية الرأي وتحترم التعددية الفكرية والسياسية. فإن هذه الحرية والتعددية تتفاعل داخل أنسقة ومسلمات متفق عليها، لا يجوزالمساس بها، يصل الإيمان والقبول بها إلى حد الشرط الضروري لضمان حق المشاركة والوجود.

والحديث عن الحوارات والسجالات في القرن الماضي بِشأن قِيم وثقافة الأمة

على غاية من الأهمية، خاصة والحديث هنا عن أمة زخرت بالفلاسفة والمفكرين وعلماء الكلام والمثقفين، الذين كان لهم أبلغ الأثرعلى توجهاتها.

التقليد والتجديد:

طرحت هذه القضية معنونة بثنائيات عدة، أشهرها وأكثرها انتشارًا: **القديم والجديد،التقليد والتجديد، التراثي والمعاصر، الرجعية والتقدم، الجمود والتحرر.** وشهد الحوارفي هذه القضية أوجَه بعد الحرب العالمية الأولى، حيث كان الناس يطلقون على كل ما يمتّ للتراث الموروث بصلة من دين وتقاليد اسم «القديم»، أما «الجديد» فكان هو كل طريف منقول عن الأوروبيين،وهوما يعتبراستمرارًا لحواروصراع بدأ منذ عصرمحمد علي باشا مع إرسال البعثات التعليمية وظهورأثرها في مقالات محمد عبده ومحمد رشيد رضا عن المتفرنجين[1] هذا ولم تقف المعركة بين المقلدين والمجددين في بدايات القرن عند حد المذهب الفكري والصراع على صفحات الجرائد، بل امتدت من الكتاب إلى القراء، ومن المثقفين وأصحاب المذاهب الفكرية إلى جمهورالأمة. ويلاحظ أنه على الرغم من أن الانحياز إلى أحد الفريقين كان شديدًا في كثيرمن الأحيان، إلاأنه كانت هناك محاولات لإيجاد موقف محايد أو متوازن.

وتجدرالإشارة في هذا المقام أيضًا إلى الحوارات الأخرى المتولدة عن عين القضية، فقد كان الحوارعن التقليد والتجديد جذعًا أنبتته جذورالتدافع الحضاري والاستعماروالغزو الثقافي، وتفرعت عنه قضايا يا أخرى يغذيها ذات الجذع منها:

قضية زواج الشرقيين من غربيات: ثارالجدل حول هذه القضية على صفحات الجرائد، وبين عامة الناس منذ بدايات القرن، فقد نشرت مجلة المنارفي المجلد الخامس مقالًا يعكس هذا الجدل[2]، ويرد على المزاعم القائلة بأن ذلك يرجع إلى عدم تحلّي المصريات بالخلق «التربوي»،ويوجه هجومه إلى الشبان ذاتهم وانحلال

أخلاقهم ورغبتهم في المال أو في التشبه بالأجانب، كما أثيرذات الحوارفي استفتاءات الهلال، في عدد ديسمبر١٩٢٣، عن زواج الشرقيين بأجنبيات، وعن أخلاق المرأة العربية التقليدية[٣].

قضية الزي: كانت هذه القضية، والفتاوى المختلفة التي صدرت في شأنها محل جدل كبيرتعددت أطرافه وحججه.ومما يذكرهنا، فتوى «إرشاد الأمة الإسلامية» [٤]، حيث أرسل أهل الترنسفال يطلبون فتوى مفتى الديارالمصرية بحل ذبيحة النصارى في تلك البلاد، وصلاة الشافعي خلف الحنفي، ولبس القلنسوة الإفرنجية لحاجة أولضرورة، فكانت الفتوى لكل ذلك بحلها، ورغم طعن بعض الجرائد فيها، إلاأن علماء الأزهرأيدوها بنصوص المذاهب الأربعة. وعلى ذات الشاكلة، ثارجدل حول غطاء الرأس (الطربوش مقابل القبعة) [٥] حيث انقسم الناس ما بين مؤيد للقبعة (البرنيطة) كما جاء في صحيفة المقتطف من أن لبس البرنيطة أفضل للعينين وقَفَا العنق في الصيف، وأن الأوربيين هم الذين لا يريدوننا أن نلبس القبعة حتى نظل متميزين عنهم تميّزَالخدم عن سادتهم، وما بين متمسك بالطربوش حيث يرون فيه شعارًا وطنيًا، حتى أن وزارة المعارف كانت تمنع تلاميذها من خلع الطربوش. كما أن الرافعي في مقاله «سرالقبعة» قال عنها إنها طريقة جديدة لتربية الرأس المسلم تربية جديدة ليس فيها ركعة ولاسجدة. وما بين هذا وذاك، رأي البعض مثل جريدة (الرابطة الشرقية) الموضوع تافهًا ولا يستحق الاهتمام، كما ظهرت دعوات من المعمّمين لاستبدال العمامة بالطربوش.

وثارت ذات الثائرة بعد ثورة يوليو١٩٥٢م، ما بين شيخ الأزهرالذي يعترض على القبعة [٦] وتجارالطرابيش الذين يدافعون عن تجارتهم، وبين من لا يرى المسألة مدعاة للنقاش حولها[٧].

قضية التقليد والتجديد في الأدب: شهد العقد الثالث من القرن الفائت جدلًا ساخنًا إلى درجة الغليان، تبادل أطرافه الاتهامات والتهكمات، حيث كان ميدان الأدب في الصراع بين المقلدين والمجددين هو من أهم الميادين جميعًا وأخطرها،

«ومصدر خطورته أنه أقدر الأدوات على تطوير الرأي العام وعلى صوغ الجيل وتشكيله فيما يراد له من صور» [٨].

وقد كان المجددون يباهون المحافظين بما عرفوا من آداب الغرب، ويسخرون من جهلهم بها، ويرمونهم بالجمود والتخلف. أما المحافظون فقد كانوا يردون ذلك عنهم باتهام دعاة الجديد بأنهم يغضون من قدر التراث الذي خلفه أجدادهم لأنهم جاهلون به ويكاثرون بمذاهب الغرب لأنهم «لا يعرفون سواه». «والخطر الخفي الذي يكمن وراء هذه الدعوة، هو في تنشئة جيل جديد من أبناء العرب لا يستطيع أن يتذوق أساليب البيان العربي الأصلية، ولا يحلو في أذنه وذوقه إلا أساليب البيان الغربي وموضوعاته. وإذا نفر الشباب من شعر المتنبي وأبي تمام، بل من أسلوب القرآن، وانصرف عنه، ثم عجز عن تذوقه وفهمه، فقد حكمنا على تراث الأدب العربي بالكساد ثم بالموت، وقد انقطعت صلة الأجيال المقبلة من أبناء العرب بقديمهم. وإذا انقطعت صلتنا بقديمنا أمكن أن نقاد إلى حيث يراد بنا، وإلى حيث لا تجمعنا بعد ذلك جامعة تجعل منا قوة تخيف الكائدين وتأبى على الطامعين» [٩] ومن أعلام الفريق الأول وهم المجددون، الدكتور طه حسين، والذي سخر من شيوخ المحافظين في مقال له عن (ديكارت) في السياسة الأسبوعية عدد (١٩٢٦/٥/٨)، وجبران خليل جبران. أما المحافظون فكان من أعلامهم علاّم سلامة، سامي الجريدني، سامي الكيالي، مصطفى المنفلوطي، وعلى رأسهم مصطفى صادق الرافعي الذي وصف هذا الجدل الدائم في كتابه *المعركة بين القديم والجديد* بأنها معركة بين الذين يحافظون على دينهم ولغتهم وتراثهم وبين المتفرنجين الذين يستخفون بكل تراثهم وينفّرون الناس منه، وأن مهاجمة العربية وأساليبها وأدبها هي مهاجمة للأسلوب القرآني. وفي موضع آخر يصف الرافعي المجددين بأنهم «بين خبيث مأجور على قومه يريد أن يهدم كيانهم ويمحو طابعهم وبين مغفّل يحكي ما أملي عليه عن غيروعي. وكلاهما معين للغربي على قومه، يلين اللقمة الصلبة تحت أضراسهم» [١٠].

وفي خضمّ كل ذلك، لا يمكن إغفال اتجاه توفيقي يذم كلًا من المسرفين في الجمود من ناحية،والمتطرفين في الدعوة إلى الجديد، أشهرهم إدوارد مرقص عضو المجمع العلمي العربي بدمشق[١١] والذي نشر مقالًا في مجلة الهلال، أيد فيه ما ذهب إليه كل من عبد العزيز البشري وأمين الخولي من وسطية،انطلاقًا من أن التطور هو سنّة الحياة، فهو يأبى على حزب الجمود والتقييد إعاقته للغة العربية بشلّها ثم موتها، ويعيب على حزب الإطلاق وهو حزب الفوضى إصابة العربية بالسكتة القلبية التي تميتها في حينها.

وجدير بالملاحظة هنا، أن المعارك في ميدان الأدب تحديدًا، اتسمت في معظمها بصيرورتها معارك شخصية، حتى أن بعض الأدبيات تشير إلى هذه المعارك بأسماء أطرافها، كمعارك الرافعي مع العقاد وطه حسين وزكي مبارك وعبدالله عفيفي في النقد[١٢]، وكان ذلك في العقدين الثالث والرابع من القرن، ومعارك لويس عوض وتوفيق الحكيم في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات. وعلى ذات المنوال،قامت العديد من المعارك على أساس شخصي، حتى أن النقد والهجاء فيها كان لا يطول الأفكار والمذاهب والأعمال الأدبية، قدر ما يطول أصحابها. نذكر من هذه المعارك معركة فضل العرب على الحضارة بين طه حسين وأحمد زكي باشا وشكيب أرسلان في العقد الثالث من القرن، حيث كان طه حسين ينكر على العرب أي أفضال، في حين يقر هذه الأفضال ويؤكدها كل من أحمد زكي باشا شيخ العروبة، وشكيب أرسلان. أيضًا معركة الدين والمدنية بين محمود عزمي الداعي إلى اقتفاء سبل الحضارة الغربية، والذي أثار معركة فكرية بمناسبة إعداد الدستور المصري عام ١٩٢٢م، فدعا إلى اعتبار «القومية المصرية» وحدها أساسًا لتقرير حقوق المصريين وواجباتهم العامة، حيث لا تمييز بين المسلمين والكتابيين. وقد نشر هذا السجال في الأهرام (يونيو ١٩٢٢)،واشترك فيه كثيرون من علماء الأزهر، منهم محمود هلالي الذي يصف ما يدعو إليه عزمي بأنه

فوضى خلقية، وعبد ربه مفتاح الذي وصفه بالإلحاد. كما عاب عليه آراءه أيضًا زكي مبارك[١٣].

أيضًا معركة التغريب الذي دعا إليه حسين فوزي، بينما خالفه في ذلك سعيد العريان الذي يرى من الشرق ما لا يراه حسين فوزي، وهو الشرق الذي يريد العريان إحياءه[١٤] ومن المعارك الشهيرة أيضًا، معركة الخلاف بين الدين والعلم[١٥] وهي بين القائلين بوجود اختلاف بين الدين والعلم وبين من لا يرون اختلافًا جوهريًا بينهما فيرى رشيد رضا أن العلم وسيلة لمعرفة الله، ومصطفى عبدالرازق يتبني مقولة إن الإسلام يدعو إلى حرية البحث، بينما يدافع د. محمود عزمي و إسماعيل مظهرعن العلم دفاعًا يرفع فيه من شأن القوانين الوضعية في مقابل الاحتكام إلى الشريعة. هذا ويؤمن طه حسين بأن الدين يثبت ما لم يثبته العلم مثل وجود الله ونبوة الأنبياء. ويرجع محمد فريد وجدي التناقض الظاهربين الدين والعلم، بسبب الحال الذي وصل إليه المسلمون والعلم، ولكن في الجوهرلا خلاف ، وهو ما يتفق مع رأي الدكتورهيكل الذي لا يرى صلة البتة بين التجديد والإلحاد، وأن التناقض والخلاف بين رجال الدين ورجال العلم وليس بين الدين والعلم بذاتهم.

وقد تمثل المعارك الشخصية أفضل تمثيل المعركة التي دارت رحاها بين زكي مبارك والسباعي بيومي[١٦] على صفحات «الرسالة» عام ١٩٤١م حول التراث القديم، وهي من أقسى المعارك التي خاضها زكي مبارك، ونكاد نصفها بأنها لا مضمون حقيقيًا لها، وأنها انتقلت من معركة فكرية إلى معركة شخصية صرفة، حتى أن بعض كبارالمفتشين بوزارة المعارف طالبوا بوقف هذا الجدال، لأنه وصل إلى درجات من العنف تؤذي كرامة المشتغلين بخدمة اللغة العربية[١٧].

ومن هذه المعارك التي يمكن نعتها بالشخصانية أيضًا، معارك النقد بين المجددين، منها معركة بين التغريب الذي يذود عنه طه حسين (إلا أن حسين تحول عن هذا الرأي فيما بعد في كتابه *مستقبل الثقافة*) وبين التجديد الذي يتبناه توفيق الحكيم ويطالب باستخراج أفضل ما في الأدب العربي والمصري[١٨]،

وقد دارت هذه المساجلة بينهما على صفحات «الرسالة» في العقد الرابع من القرن عام ١٩٣٣م .وبين ذات الطرفين، دارت «معركة الكرامة» [١٩] حول قصتى أهل الكهف وشهرزاد، ثم الأديب الحائروغيرها، والتي انتهت بإعلان الخصومة من جانب الدكتورطه حسين تجاه توفيق الحكيم، وكان ذلك في العقد الخامس من القرن.ثم لنا أن نذكرأيضًا معركة الصفاء بين الأدباء [٢٠]، بين توفيق الحكيم وزكي مبارك والعقاد والزيات، والتي بدأها توفيق الحكيم بدعوته لأن يكون النقد رقيقًا بين الأدباء، وأن يتخلى كل منهم عن أسلوبه اللاذع في النقد والهجاء.

وقد قامت أضخم معركة في تاريخ الأدب العربي المعاصر، وكانت أشد ما تكون المعارك شخصانية بين زكي مبارك وطه حسين [٢١]، والتي استمرت منذ ١٩٣٢م حتى ١٩٤٠م على مراحل متعددة،منها الخصومة الفكرية، ثم خصومة لقمة العيش حين أقصى طه حسين زكي مبارك من الجامعة، ثم تطورت العلاقة بينهما إلى خصومة خفيفة، ثم إلى صداقة تشوبها خصومة فكرية كلما أنتج طه حسين شيئًا أو كتب عن شيء.

قضية التعليم المختلط: احتلت هذه القضية مساحة لا بأس بها من الحوار والجدل الذي دارخاصة في النصف الأول من القرن الماضي، فأثارالجمع بين الذكوروالإناث في التعليم جدالًا لا وسطية فيه،فإما مع أو ضد، ولكل فريق حججه.وقد كتب رشيد رضا[٢٢] في ذلك عام ١٩٢٩م يرد على حجج المدافعين عن الاختلاط بدعوى أن ذلك أفضل للتربية ولاختيارالزوجة وللأخلاق، حيث إن اتصال الجنسين خلال التعليم يقلل من اتجاه الشباب نحو الانحراف أو التقوقع، مبينًا ما يسميه غوائل هذا الاختلاط من إثارة المشاعرفي فترات المراهقة، وما يمثله ذلك من ميدان لتيسيرالانحراف، مؤكدًا على أنه ليس ضد التجديد بشهادة مقالات سابقة له، ولكن بمالا يضرّالمجتمع ولا يتنافى مع الدين.هذا،وقد رفع طلبة الكليات التماسًا ـ شارك فيه الرافعي ـ إلى عمدائهم عام ١٩٣٧م مطالبين بالتعليم

الديني والفصل بين الطلبة والطالبات[٢٣].

قضية تحرير المرأة: تعود بجذورها ـ كساحة للحوار والجدال والعراك في الأمة إلى القرن التاسع عشر، وها هي تمتد حتى القرن الواحد والعشرين. لقد ظهرت هذه القضية في قائمة القضايا الأجدر بالتناول في الساحة الفكرية للأمة منذ العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، فقد كان قاسم أمين أول من فتح باب هذه المسألة بصورة مباشرة في كتابه *تحرير المرأة* ـ ١٨٩٩م، ثم كتابه *المرأة الجديدة* ـ ١٩٠٠م، وأثار ظهور الكتابين ضجة شديدة آنذاك، وظلّا موضع أخذ ورد طوال نصف قرن من الزمان[٢٤]، بل ولا نبالغ إذا ما قلنا إن جوانب من هذه الضجة لا زالت متأججة حتى يومنا هذا.

ومن أوائل المقالات التي شاركت في هذا الجدل، مقالان نشرا في المنار: الأول بعنوان «الكتابان الجليلان»[٢٥]، والآخر بعنوان «كلمة في الحجاب»[٢٦]. ويتفق كاتب المقالين مع قاسم أمين في الغاية الرئيسية للكتاب، وهي إصلاح حال المرأة كجزء من إصلاح حال الأمة، ولكنه يعذر أيضًا المخالفين له مذكرًا باختلاف جماهير العلماء حول مسائل جزئية مثل الحجاب، معيبًا على الكاتب تزيّده في الاجتهاد والخوض في التفاصيل، منهيًا الجدال بالمطالبة بالاهتمام بأصل المشكلة والدعوة إلى الإصلاح والإيمان بأن مسألة الحجاب وتفاصيله مسألة جزئية أخلاقية.

ومن المقالات التي انتهجت سابق المنهج الوسطي، مقال «سفور النساء واختلاطهن بالرجال وفوضى الآداب بمصر»[٢٧]، والذي عرض الكاتب فيه لوجهات النظر المعارضة والمدافعة، وانتهى إلى اتخاذ موقف وسط يرى أن الأخلاق والتربية هما القضية الرئيسة. على الجانب الآخر، نشرت المنار[٢٨] «مناظرة في مساواة المرأة بالرجل في الحقوق والواجبات» في كلية الحقوق بالجامعة، قدمها محمد رشيد رضا بالاستناد إلى قاعدتين: القواعد الإسلامية الثابتة التي لا يمكن تغييرها (الثوابت/ الأصول)، وتلك القواعد التي بها جزء اجتهادي (فروع). ولا ينفي رشيد رضا وجود نابغات من النساء بحكم كون المرأة إنسانًا عاقلًا، إلا أن السفور

والمخالطة أمر نظمه الله (سبحانه وتعالى)، ولا مجال للحديث فيه عن المشاعر البريئة ونظائرها من الحجج التي يراد بها باطل. ويكمل رضا بأن حق المرأة في التعليم هو فرض عليها، فطلب العلم تفرضه عليها الشريعة الإسلامية. واستمرت المناظرة في أعداد لاحقة من المنار[٢٩] ومعظم الحجج التي وردت في هذه المناظرات تعرض دائمًا لأثر الاختلاط على الأخلاق، والشك في مدى إمكانية تفوق المرأة الفعلي في مجال الحياة العامة، ورأي الشرع المختلف عليه والاجتهادات المختلفة حول هذه المسألة. كما شهد البلاغ الأسبوعي عددًا من المقالات والمقالات المضادة ترد على بعضها البعض في هذه القضية، خاصة في أعداد العقد الثالث من القرن[٣٠].

ودخلت الحوارات حول قضية المرأة بعد ذلك في تطور جديد للشكلين السائدين (التقليدي والتغريبي) ليأخذ منحيين رئيسيين، وهما: التيار النسوي Feminism، والتيار الإسلامي. وتشهد أمتنا المعاصرة مؤيدين للتيار النسوي الغربي، غير واعين أو واعين ـ بمدى تطرف أفكاره وتطلعاته أحيانًا، بل ومدى شذوذها عن النطاق المجتمعي الإسلامي العربي، بينما تشهد محاولات جادة لتعريب وأسلمة هذا التيار الغربي، وتبنّيه في ثوب يتفق والمعطيات التاريخية والمعاصرة لأمتنا العربية والإسلامية، في الآن نفسه نجد من يتمسك بالدين الإسلامي والعادات والتقاليد العربية الراقية التي ترفع من قدر المرأة وتنصفها حقّها بما يتناسب مع طبيعتها ودورها وقدرتها وفطرتها.

وربما يعبر الحوار الذي داربين الدكتورة نوال السعداوي والأستاذة هبة رؤوف[٣١] عن الطرفين الرئيسين في الحوار، ورغم أن كلتيهما تتفقان ـ أو هكذا يفترض ـ حول هدف واحد، وهو الدفاع عن حقوق المرأة وحريتها، إلا أنه يسيطر على كل منهما منظور ومنظومة قيمية وفكرية مختلفة عن الأخرى. فبينما تنظر نوال السعداوي إلى الأديان بعين ناقدة باعتبارها منتجًا بشريًا محملًا ـ وخاصة النصوص ـ بإشارات تعادي المرأة، وبالتالي تثير هذه العين الناقدة قضايا مثل:

الحقوق الجنسية للمرأة، وتعدد الزوجات، ومفهوم الشرف، ومفهوم القوامة، والختان، والاجتهاد، وغيرها، باحثة عن إجابات علمية خارجة عن نطاق الدين، مؤمنة بمفهوم المساواة بمعنى التطابق في كل شيء بين المرأة والرجل، رافضة النظم الأبوية والقانون الذكوري اللذين تراهما يحكمان العالم حتى الآن، داعية إلى أن تجد الفلسفة النسوية ـ التي أصبحت علمًا يدرس في الغرب ـ مكانها في الدين والسياسة والاقتصاد والتاريخ ومختلف مجالات المعرفة.

بينما تلك هي نظرة د.نوال السعداوي ،فإن الأستاذة هبة رؤوف تسعى لإبراز حقوق المرأة التي كفلها الإسلام مشيرة إلى كون الخطأ يكمن في التطبيق غير السليم. وبالتالي فإنها لا ترى تعارضًا أو صراعًا بين الدين والأخلاق من جانب، والمرأة من جانب آخر. ويلاحظ أن مثل هذا الحوار أصل يتفرع عنه ويمس حوارات أخرى عديدة في ذات القضية، مثل تأجير الأرحام، والزواج العرفي والخلع، والإجهاض، والختان، وتولي المرأة القضاء، وحق الزوجة في السفر(قانون الأحوال الشخصية الجديد يناير٢٠٠١م) وغيرها.

التعليم والثقافة:

ثارت هذه المعارك على مستويات عدة في مختلف أرجاء الأمة، وكان التياران الأساسيان فيها ـ كغيرها من المعارك ـ هما: تيار التغريب، الذي يَرى المستعمر مَثَلًا وأملًا يجب السعي إلى تقليده، والتيار الآخر هو التيار المحافظ المناهض للاستعمار بأوجه حضارته المختلفة، ويأبى على الأمة التمثل بأي منها. صحيح أن تيارًا يقع وسطا بين التيارين، إلا أنه كان نادر الظهور خفيض الصوت أمام تراشقات الفريقين الآخرين،وهو ما لا ينكر وزنه ومساحته داخل هذا المعترك. والمستويات العدة التي ذكرناها بادئ الأمر، تتعدد بتعدد الطبقات المجتمعية، والانتماءات الثقافية والعرقية، والخلفية التعليمية والثقافية، ومدى الأنبهار بالحضارة الغربية. وقد اتسعت ساحة المعركة ذاتها، بدءًا من المجادلة في أهمية التربية والتعليم، وانتهاء

إلى نوعية هذا التعليم، و إلى أي الطبقات يقدم التعليم، و إلى أيها توجه الثقافة.

قضية التعليم: نجد في أوائل هذا القرن جدالًا كبيرًا على صفحات المنار[٣٢]، يفنّد المنارفيها حجج السواد الأعظم من الناس في احتجاجهم على مناشدة المجلة بأهمية التربية والتعليم، ومن هذه الحجج: حجة الجبر وسلب الاختيار، وعدم فائدة التعليم في إصلاح الأمة، لأن من المتعلمين من هو خائن ومستغل لعلمه سلبيًا، وعدم الاستفادة من التربية، لأن الأخلاق حظوظ، فالولد الذي يضرب لا يربّى، والولد الذي لا يضرب يكون ذا أخلاق جيدة. وكانت ردود المجلة أن المتعلمين الفاسدين لم يربّوا، وأن المثل الذي يسوقه العامة هو دليل على كون التربية الحقة ليست بالعصا.

هذا وقد أثارقانون التعليم الرسمي جدلًا كبيرًا في العقد الأول من القرن بين كل من الجمعية العمومية وناظرالمعارف وقتها،وشهدت هذا العراك صفحات المنار في أكثرمن جزء لها[٣٣].دارهذا الحواربين الجمعية العمومية ممثلة في بعض نوابها وبين الحكومة ممثلة في ناظرالمعارف، حول وجوب عرض قوانين التعليم على الجمعية العمومية، وهو الأمرالذي يرفضه الناظر. فقاد ذلك إلى إثارة الانتقادات في برنامج التعليم لإثبات هذه الضرورة، فتحدث مفتي الديارالمصرية والشيخ علي يوسف، وتدخلت المناربآرائها، وتركزت الحجج على أهمية التعليم وعلاقته بالشعب بما يوجب عرضه على ممثليه، وعلى عدم كفاية الضمانات السائدة حينها لضمان جودة تلك القوانين، وأوردت المنارما أسمته بالعشرة مغامز، تتركزحول إهمال الدين واللغة العربية، وأضافت مغمزًا خاصًا بإهمال تربية البنات وتعليمهن. وطالما أن الشيء بالشيء يذكر،فلنا أن نشيرهنا إلى سجال عرضته المنارعلى صفحاتها عام ١٩٠٣م [٣٤]بين الأمهات والبنات عن شكوى وردت في صحيفة المقطم لأمهات من تربية البنات المتعلمات،وردّت رسالات البنات بإلقاء الذنب على الأمهات والآباء لعدم العناية بالبنات وأن التعليم لا يغني عن التربية. وفي ذات السياق، ردت المنار[٣٥] على المقتطف في قوله إن المدارس المصرية لا تربي

رجالًا، بأن تبين من امتحان الشهادة في ذلك العام أن مدارس الحكومة أكثر من غيرها نجاحًا وأن المدارس الأجنبية أقل المدارس نجاحًا، وترجع المنار ذاك إلى أن المدارس الأجنبية تهمل اللغة العربية، وليس بها تعليم عال «ما دون التعليم العالي لا يكوّن رجالًا» وعن مدارس الحكومة، فهي تعمل كما صرح المحتلون «على إيجاد نفر يخدمون الحكومة، وبالتالي فالطالب لا يتعلم إلا السخرة، كما أن المنار تعيب تخصيص التعليم وتدعو إلى تعميمه، وكذلك إلى سيطرة المصريين على تعليمهم بدلًا من تركه في يد المحتلين الأجانب.

وفي ساحة التعليم أيضًا، نجد حوارًا بين كل من نبوية موسى ومصطفى غلاب على صفحات البلاغ الأسبوعي. وبدأت الحوار نبوية موسى في مقالها «التعليم الأهلي ووجوب العناية به للطبقتين العليا والمتوسطة»[٣٦]، حيث تستنكر مستوى تعليم البنات بالمدارس الأميرية أو الأهلية الضعيفة وحتى المدارس الأجنبية التي لا تهتم بلغة البلاد، وتناشد بالاهتمام بالطبقات المتوسطة والعليا أولا حتى تشغل الفتيات المناصب الكبرى أو حتى تكون سيدات بيوتهن، وذلك في مقابل الاهتمام بتعليم البنات ليكنّ خادمات أو الاهتمام بتعليم الخادمات مثل السيدات. فهي ترى أن الاهتمام برأس الأمة من الطبقات الوسطى والعليا مقدّم على الاهتمام بالطبقات الدنيا، ويتأكد ذلك في قولها «لا يضر أمتنا أن يكون ابن الخادم خادمًا مثله، ولكن يعوزنا وجود رجال أكفاء يسيرون بها في مراقي الفلاح»، ويرد عليها مصطفى غلاب في مقال خاص[٣٧] يفنّد فيها رأي نبوية موسى في تركيز التعليم على الطبقات الوسطى والعليا مؤكدًا العكس. فالتعليم بمعنى المعرفة والتهذيب العقلي وليس مجرد القراءة والكتابة يأتي بالنفع على الطبقات الدنيا قبل العليا «إن كانت الأمة كما تقولين كجسم واحد، السوقة هم أعضاؤه العاملة والقادة هم رأسه المفكر، فإن الرأس لا يستطيع أن يرقي سلم النجاح من غير القدمين».

وكما أشرنا آنفًا، فقد كانت قضية التعليم هَمًّا يلازم جميع أقطار الأمة. وها هو ذا جدال عرضته المنار[٣٨] بين صاحب جريدة الحاضرة، وبين رئيسي تحرير

جريدتين فرنسيتين. حيث نشرت التونزي فرانسيز مقالا تحثّ فيه على حرمان التونسيين من التعليم العالي، حيث رأى المحرر وجوب إبقاء التونسي أسير الجهل في ظل نظام الحماية حتى لا يطمح إلى الاستقلال. وردت جريدة الدبيش تونزيان بالتأكيد على حصر التعليم العالي على فئة الأغنياء التونسيين الموالين للاحتلال أو المتجنسين بالجنسية الفرنسية. أما التونسيون المسلمون المتمسكون ببلادهم ودينهم فليس من مصلحة فرنسا تعليمهم حتى لا يثوروا عليها. بينما يؤكد صاحب جريدة الحاضرة، وهي الجريدة العربية الوحيدة في تونس آنذاك على أن نور العلم لا يمكن إخماده، كما حدث في مصر، وكذلك حب الاستقلال لن ينطفئ بمنع العلوم العالية، وأن ذلك يثبت خطأ مزاعم الاحتلال بأنه جاء، لينير العقول في البلاد المتخلّفة.

وتندرج معركة إصلاح الأزهر تحت قضية التعليم أيضًا. فقد قامت في الأزهر حركة تدعو إلى إصلاحه عام ١٩٢٤م، ووضع القائمون بالحركة عدة مطالب تقدموا بها لوزارة سعد زغلول الذي عقد لجنة للبت فيها وبسبب التأخر في الرد وعدم نشر القرارات، خرجت المظاهرات ظنًا بعدم الاستجابة لمطالبها. ثم سادت فترة من المد والجزر بين الوزارات المختلفة والأزهر حتى وصول المراغي للمشيخة عام ١٩٢٨م، ثم معارضة برامجه واستقالته، ثم مطالبة الطلبة بعودته عام ١٩٣٥م، وكان سوء حال التعليم بالأزهر يرجع إلى هدف الاحتلال لعزل الأزهر عن الحياة الاجتماعية، و إخضاع برامجه لرقابة تفني شخصيته وتؤدي لفرنجته [٣٩].

ويثور جدل مجانية التعليم عندما يصبح طه حسين ناظرًا للمعارف، ويهدي الشعب مجانية التعليم في يناير ١٩٥٠ فتعج الساحات الشعبية والصحفية والأكاديمية بآراء مختلفة، متضاربة، وأحيانًا مندهشة أو متخوفة حول مجانية التعليم. ويؤيد الكثيرون طه حسين ويهنئونه على قراره ذي الأثر الإيجابي ـ من وجهة نظرهم ـ على المستوى الاجتماعي للفرد وعلى تكافؤ الفرص بين جميع أبناء الشعب مؤكدين على أن التعليم حق طبيعي لكل إنسان. فيما يتساءل البعض

الآخر حول مدى العبء المالي الذي قد تشكله مثل هذه السياسة على الدولة مقابل ما يمكن أن تجنيه منها. وامتد هذا الحوار قرابة العام[٤٠] وتأتي الستينيات بعد انتهاء الجدل حول مجانية التعليم و إقرارها، بحوار آخر عن تعميم الثقافة حيث يرى المثقفون أن التعليم ليس كافيًا و إنما الثقافة العامة، وهي سلاحنا في معركة الفكر العالمي، ويتعرضون لمشكلات تطوير الثقافة الوطنية، ودور الثقافة في المجتمع الاشتراكي[٤١] ولا تزال قضايا التعليم يثار حولها الكثير من الحوار والجدل، خاصة إزاء برامج تطويره ونوعيته والمناهج المتبعة وتساوي الفرص التلعيمية أمام الجميع. وفي منتصف التسعينيات، دار حوار واسع حول مسألة تطوير مناهج التعليم والاستعانة ببعض الخبراء الأمريكيين لتطوير برامجنا التعليمية[٤٢].

المعارك الأدبية والثقافية والفكرية: لازلنا في عرضنا لهذه الحوارات لا نستطيع الخروج عن دائرتي التيار التغريبي المجدد الثائر على كل ما هو قديم، والذي لا يرى للتقدم والرقي سبيلا إلا سبيل الغرب، والتيار المحافظ الذي يمجد كل ما هو موروث وقديم ولا يرى في سواه الخلاص مما آل إليه حال الأمة، ثم الحلقة الوسط التي لا تكاد تظهر حتى تختفي. نشير هنا إلى معارك التقليد والتجديد في الأدب، ومن هذه المعارك:

ـ **معارك الأسلوب والمضمون**[٤٣] بين الرافعي وسلامة موسى وطه حسين. وقد اتخذت هذه المعركة عدة مساجلات بدأت عام ١٩٢٥ م في الهلال، عندما كتب سلامة موسى عن «أدب الفقاقيع» ناعتًا به أدب الرافعي الذي يأخذ جانب الاهتمام بالمحسنات البديعية، بينما ينتقد كل من سلامة موسى وطه حسين ذلك ذاهبين إلى أن المضمون هو الأكثر أهمية.

ـ أما معركة أسلوب الكتابة بين ذات المعسكرين ـ المقلّد والمجدد ـ فنشبت في قطر آخر من الأمة، في الشام بين شكيب أرسلان، الذي يؤمن بالأسلوب البليغ، وبين خليل سكاكيني، الذي يرى أن المعنى يمكن أن يؤدي بالأسلوب البسيط التلغرافي، متأثرًا في ذلك بآراء سلامة موسى. وفي حين تأثر سكاكيني

بآراء سلامة موسى، كان للغربة بالغ أثرها على الأميرشكيب أرسلان اللبناني الأصل والمقيم في سويسرا، فكان من هناك يحمل لواء حماية اللغة العربية ويقاوم مع الرافعي كل هجوم موجه إلى العربية. كما شهدت هذه المعركة سجالًا آخر بين الأميرشكيب أرسلان،وبين محمد كرد علي في الشام أيضًا حول أسلوب الكتابة، ما بين البلاغة فيها والتبليغ.

ـ **حوارات حول اللغة العربية**: بدأت هذه الحوارات في أواخرعام ١٨٨١م ،حين اقترح المقتطف كتابة العلوم باللغة التي يتكلمها الناس في حياتهم العامة، وفي عام ١٩٠٢م ألف القاضي «ولمور» كتابًا عما أسماه لغة القاهرة[٤٤] ووضع لها فيه قواعد، واقترح كتابتها بالحروف اللاتينية، ثم بدأت حملات الرد على هذه الدعوة، فردّ حافظ إبراهيم عليها شعرًا. ثم دعا «السيروليم ولكوكس» عام ١٩٢٦م لهجراللغة العربية، وأيده سلامة موسى،وتسللت اللهجة المصرية المنادى بها إلى المسرح، ثم مجمع اللغة العربية، الذي استغرق سنوات ثلاث في دراسة اقتراح قدمه عبدالعزيزفهمي بكتابة العربية بالحروف اللاتينية في عام ١٩٤٣م.

ولكن المدافعين عن العربية، أبطلوا كل مزاعم خصومها، فأبرزتحليل اليازجي في رده على اقتراح المقتطف سنة ١٨٨١م نقطتين:أولاها: أن اتخاذ العامية للكتابة هدم لبناية التصانيف العربية بأسرها و إضاعة لكثيرمن أتعاب المتقدمين، ثم تكلّف مثلها في المستقبل. وثانيتهما: أن عامة الناس وجهّالهم يفهمون العربية الفصيحة ويتذوّقونها، على غيرما يدعي خصوم العربية[٤٥]، هذا وقد أبرزت الهلال أن تلك الدعوة هدفها انحلال العالم العربي، وتشتيت شمل الناطقين بالعربية[٤٦].

وامتدّ الحوارفي الخمسينيات والستينيات من القرن عن الفصحى والعامية ووصل إلى حد المطالبة بإحياء اللغة العربية، وكأنما محاولات التغريب التي سادت النصف الأول من القرن الماضي قد أودت باللغة العربية[٤٧]. وكانت آخرهذه الدعوات ـأي دعوة هدم اللغة العربية ـهي أشد الدعوات خطرًا وأكثرها تهديدًا

لمجتمع الأمة في لغتها ودينها وآدابها وعلومها وقيمها، والتي لا تزال داخل دائرة الحوار إلى يومنا هذا ممثلة في مواقف كل من أنصار اللغة العربية واللغة العامية.

ـ **معارك النقد**، والتي ثارت حول ساحات عدة، منها ساحة العراك النقدي حول الآراء والمذاهب كتلك التي كانت بين إبراهيم عبدالقادر المازني وطه حسين[٤٨]، وأخرى حول مقومات الأدب العربي بين زكي مبارك وأحمد أمين[٤٩] والذي اتخذ من مجلتي الثقافة والرسالة ساحة له، واستمرستة شهور من خلال اثنين وعشرين مقالا عام ١٩٣٩م. وكان عبدالوهاب عزام من أنصار الأول في معركته، بينما كان عبدالمتعال الصعيدي نصيرًا لأحمد أمين. ومن أشهر تلك المعارك أيضًا تلك التي دارت رحاها بين أنصار الرافعي وأنصار العقاد[٥٠] لمدة ثمانية شهور (من ٢٥ أبريل إلى ١٤ نوفمبر ١٩٣٨م)، ورأت الرسالة حينذاك أن تسجل هذه المعركة لأن أدب الرافعي وأدب العقاد يمثلان وجهي الثقافة في أفكار العروبة. كان من فريق الرافعي سعيد العريان، ومحمود محمد شاكر و إسماعيل مظهر، والذين رأوا في أدب الرافعي أنه «أدب الذهب»، وعلى الناحية الأخرى انضم كل من سيد قطب ومحمد أحمد الغمراوي وأحمد أمين إلى فريق العقاد «أدب الفطرة»، بينما ظل علي الطنطاوي محايدًا ومستنكرًا للصراع. أضف إلى ذلك، المعركة التي نشبت حول النقد الذاتي والموضوعي بين أحمد أمين وطه حسين، عضوي المدرسة الحديثة عام ١٩٣٦م وشهدتها صفحات الرسالة رغم أنهما ممثلان لرافد أدبي واحد[٥١] أما عن معركة التجديد والانحراف، والتي نشبت بين زكي مبارك وزكي أبو شادي عام ١٩٣٦م على صفحات البلاغ، فكانت بالأساس محاربة من التيار المحافظ متمثلا في زكي مبارك للتيار التغريبي، الذي دق أبوابًا وفتح مجلات للتعايش والعراك إنما هي مكائد ودسائس للقيم والعروبة والدين باسم حرية الفكر والعرف على حضارة الغرب[٥٢] وفي عام ١٩٣٩م ،شهدت الأهرام سجالًا بين منصور فهمي وطه حسين حول الاقتباس والتقليد[٥٣] ولا أوفى من جملة منصور فهمي في مستهل مقاله لتلخص هذا السجال، في قوله «أكاد

أرجع أكثر الخصومات في الرأي حول مشاكلنا الاجتماعية إلى عله واحدة: تلك هي ـ الرغبة في تقليد الغربيين أو كراهية هذا التقليد»[٥٤].

ـ **معارك مفاهيم الثقافة**: وما انفكت هذه المعارك أيضًا حبيسة ذات التيارين اللذين جرفا معهما جلّ، إن لم يكن كل، الاتجاهات الأدبية في النصف الأول من القرن. وفي ساحة العراك حول مفاهيم الثقافة. وكانت المعركة بين ثقافة الشرق وثقافة الغرب من أهمها، وبدأها توفيق الحكيم بمقال في الأهرام عنوانه «هل يوجد اليوم شرق؟!»، ثم بدأ السجال بين فيلكس فارس و إسماعيل أدهم في ١٩٣٨م في الرسالة. واتسع نطاق هذا السجال ليشمل كل ما يتصل بفنون الثقافة والعلم والموسيقى. وكان الاختلاف جليًا بين مفاهيم الكاتبين فالأول: مسيحي عربي يعتنق ثقافة العرب ويدافع عن كيان الأمة العربية، ويخشى عليه أن يذوب في الصورة الغربية، والآخر: مصري تركي مسلم، لكنه على النقيض يؤمن بالغرب في مفاهيمه وآرائه، حتى المستشرقين منه والمتعصبين ضد العرب، ويزدري كل مقدراتنا ويحتقر مقومات تفكيرنا. وتعد هذه المناظرة خلاصة التيارين اللذين تصارعا في عالمنا العربي خلال تلك الفترة.

ـ وحتى من ناحية الغرب ذاته، اندلعت معركة بين اللاتينيين والسكسونيين، أي بين المنتمين بالأسلوب والإعجاب والاتباع للثقافة الفرنسية في مقابل الإنجليزية، والتي قامت بين زعيمي المدرستين في مصر: طه حسين على الجانب اللاتيني، والعقاد على الجانب السكسوني[٥٥].

ـ ولاقى الدكتور طه حسين في حمله لواء الثقافة اللاتينية وتفضيلها على الثقافات جميعا بما فيها الثقافة المصرية، دون أن يعترف للأخيرة بأي تأثير في تكوين ثقافة وعقلية الأولى، لاقى طه حسين في ذلك هجومًا عنيفًا بعد نشره لهذه الآراء في عامي ١٩٢٥م و١٩٢٦م من قبل كتّاب من أمثال شكيب أرسلان وزكي مبارك[٥٦].

ـ «أدب الساندويتش» أطلق على الأدب الصحفي السريع الذي مثل ظاهرة

شكلت في نظر البعض خطرًا على الأدب العربي، فقد كان أدبًا بلا قواعد للنحو تحكمه، ولا أصول للغة تلزمه . واشترك في المساجلة التي أثراها ذلك النوع من الأدب، ووقع في شراكه العديد من كبار الكتاب، أحمد حسن الزيات، و إبراهيم عبدالقادر المازني، وعباس محمود العقاد [٥٧].

ـ **معارك حول كتب** [٥٨]، كانت من أبرز المعارك حول الكتب في أوائل القرن، تلك التي نشبت في ١٩١٣م حول رسالة الدكتوراه التي قدمها منصور فهمي، وموضوعها «حالة المرأة في التقاليد الإسلامية وتطوراتها» والتي أشرف عليها الأستاذ (ليفي بريل) اليهودي في باريس، حيث كان الدكتور منصور فهمي من أوائل المبعوثين إلى الجامعات الأوروبية. ولم تنشر هذه الرسالة بالعربية، ولكنها كانت مثار جدال عندما تم نقل بعض نصوصها إلى الصحف. واستغنت الجامعة المصرية عن منصور فهمي بعد مراجعتها لنصوص الكتاب. وأهم مَنْ أبرز هذا الكتاب جريدة المؤيد، حيث خصصت عددًا من المقالات خلال أشهر يناير وفبراير ومارس ١٩١٤م، كان بعضها لمعارضي مفنّدي رأي منصور فهمي وعلى رأسهم محمد لطفي جمعة، إلا أن الجريدة ذاتها كانت في صف الدكتور منصور فهمي بدعوى حرية الرأي والفكر والاعتقاد. إلا أن الدكتور منصور فهمي ما لبث أن تراجع عن معتقده، وأصبح أحد أقطاب جمعية الشبان المسلمين إلى أن توفي عام ١٩٥٨م [٥٩].

ـ ومن أشهر الكتب التي صدرت وثار حولها الكثير من الحوار والجدل كتاب *الخلافة وأصول الحكم* الذي صدر في يونيو ١٩٢٥م، وذلك في خضم الحديث عن الخلافة الإسلامية بعدما ألغتها تركيا الكمالية، ودعوة الملك فؤاد أن يصبح هو خليفة المسلمين من ناحية، واستيلاء الملك عبدالعزيز آل سعود على الحجاز ودعوته لمؤتمر إسلامي في مكة من ناحية أخرى. في مقابل ذلك كان هناك تيار مناهض للخلافة، ولرغبة الملك فؤاد في أن يكون خليفة للمسلمين، يتبناه حزب الأحرار الدستوريين.

وقد أخذ هذا التيار صورة فكرية وعملية عندما أصدر الشيخ على عبد الرازق قاضي محكمة المنصورة الشرعية كتابه *الخلافة وأصول الحكم*، والذي حاول أن يثبت فيه بمختلف الأدلة أن الخلافة ليست أصلا من أصول الإسلام وينفي عن الإسلام جانبه السياسي. وقامت هيئة كبار العلماء بالتحقيق مع الشيخ عبدالرازق، والذي انتهى إلى إخراجه من زمرة العلماء في أغسطس١٩٢٥م، ومصادرة كتابه، ووقعت من أجل ذلك أزمة أدت إلى استقالة الأحرار الدستوريين من الوزارة القائمة حينذاك.

وممن يعدون في صف الشيخ عبدالرازق في كتابه الدكتور طه حسين والدكتور هيكل. أما رشيد رضا، والشيخ محمد الخضر حسين و إسماعيل مظهر فدخلوا المعركة ضد على عبدالرازق إلا أن إسماعيل مظهر لم يوافق على طرده من الأزهر[٦٠].

ـ لم تلبث أن تهدأ عاصفة *الخلافة وأصول الحكم* حتى هب إعصار *الشعر الجاهلي* لطه حسين، والذي أصدره في ١٩٢٦م. وأثار الإعصار ضجة دينية وأيضًا سياسية حزبية، ولا سيما أن كلًا من الشيخ على عبدالرازق والدكتور طه حسين على صلة بحزب الأحرار الدستوريين وجريدة السياسة اليومية التي كانت حينها تجتذب الكتاب المجددين ودعاة التيار التغريبي المناهضين للأزهر وعلمائه وسياسته التعليمية وتيار المحافظين بشكل عام.

وعلى الضفة المقابلة، حملت جريدة كوكب الشرق لواء الحملة المضادة التي بدأها شكيب أرسلان في مارس ١٩٢٦م، وقد تقدم في مواقع سابقة من هذه الورقة البحثية بعض الجدال حول هذا الكتاب ومن هبّوا لنصرته أمام من فزعوا لجرأته على الإسلام[٦١].

وفي أوائل الخمسينيات أصدر خالد محمد خالد كتابه *من هنا نبدأ* الذي دعا فيه إلى تجديد الإسلام بصورة جذرية، مما دعا الشيخ محمد الغزالي إلى الرد على هذه الأفكار في كتابه *من هنا نعلم*.

كما استدعى ظهور كتاب سيد قطب *معالم في الطريق* في بداية الستينيات ردًا من داخل جماعة الإخوان المسلمين التي انتقد قادتها الأفكار الواردة فيه في كتاب *دعاة لاقضاة*.

وفي تلك الفترة أيضًا احتدم الجدال بين أنصار التيار الإسلامي من جهة، وأنصار التيار العلماني والاشتراكي متمثلا في كتابات محمد جلال كشك الذي أصدر العديد من الكتب تحت سلسلة مفاهيم إسلامية تناول فيها مسألة الغزو الثقافي من قبل أنصار التيار التغريبي والقومي والماركسي، وركز انتقاداته على لويس عوض وغالي شكري ولطفي الخولي وغيرهم،وكذلك كتابات الدكتور محمد محمد حسين الذي هاجم فيها أفكار التيار التغريبي ومحاولات هدم مقومات الأمة عن طريق برامج تطوير اللغة العربية والتعليم الديني، وكتابات الشيخ محمد الغزالي ضد الماركسية أو الزحف الأحمر.

وفي تلك الفترة أيضًا أثارت بعض الكتب الرأي العام، وحفيظة الحكومة في بعض الأحيان، مثل كتاب الدكتور مصطفى محمود *الله والإنسان* الذي أُحيل المؤلف بسببه إلى التحقيق، ولكنه لم يُحَلْ إلى المحاكمة، وكتاب عبد الرحمن الشرقاوي *محمد رسول الحرية* الذي تم مصادرته إلى أن أبرق المؤلف إلى الرئيس عبدالناصر، الذي أمر بالإفراج عن الكتاب، كما رفضت الرقابة السماح بعرض مسرحية *الحسين ثائرًا وشهيدًا* لنفس المؤلف. كما لم يتم السماح بنشر رواية لنجيب محفوظ *أولاد حارتنا* ككتاب، إلا أن صحيفة الأهرام قامت بنشر الرواية على حلقات بالجريدة.

وفي السبعينيات ومع التحول عن الناصرية ظهر العديد من الكتب التي استهدفت المرحلة الناصرية ونظامها السياسي بالنقد والمراجعة من جانب، والكتب التي دافعت عن الناصرية و إنجازات عبدالناصر من جانب آخر. ومن أبرز الأمثلة لتلك الكتب كتاب توفيق الحكيم *عودة الوعي* ، وكتاب لويس عوض *أقنعة*

الناصرية السبعة، وكتاب محمد عودة *هذا الافتراء على الناصرية والجهل بالماركسية*.

وتصاعدت الدعوة في الثمانينيات إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، مع ازدياد قوة التيار الإسلامي، الأمر الذي أثار مخاوف أنصار التيار العلماني واليساري. وصدرت العديد من الكتب التي دارت حولها المعارك الفكرية، مثل كتاب الدكتور فرج فوده *قبل السقوط*، *والحقيقة الغائبة* وحوار *حول العلمانية والإرهاب*. وحفز كتاب *ما قبل السقوط* على الخصوص أنصار التيار الإسلامي على الرد، ونذكر من الكتب التي ركزت على نقد أفكار فوده، كتاب *تهافت قبل السقوط وسقط صاحبه* لعبد المجيد صبيح، و*بين النهوض والسقوط* لمنير شفيق، و*في الرد على العلمانيين* لمحمد يحيى. وفي هذا السياق أيضا جاءت الردود على كتاب محمد أحمد خلف الله *القرآن والدولة* من قبل رضوان السيد في *الإسلام المعاصر*، وعلى كتاب فؤاد زكريا *الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة* الذي انبرى بالرد على بعض المقالات الواردة فيه والتي سبق نشرها بالأهرام صيف ١٩٨٥، الشيخ يوسف القرضاوي في كتابه *الإسلام والعلمانية وجها لوجه*، رد على فؤاد زكريا وجماعة العلمانيين وذكر الشيخ القرضاوي أن الشيخ محمد الغزالي قد أرسل مقالين لجريدة الأهرام ردًا على أفكار الدكتور فؤاد زكريا حول الشريعة الإسلامية، إلا أنهما لم ينشرا. وأثار كتاب محمد سعيد العشماوي، *الإسلام السياسي*، الكثير من الحوار والجدل حول ما جاء فيه من أفكار.

وتواصلت المعارك والحوارات حول الكتب في التسعينيات من القرن، ودار الحوار أحيانًا حول الأفكار التي وردت فيها، إلا أنه في كثير من الأحيان نجد أن الجدل قد تركز على مسألة أسلوب التعامل مع الكتب المختلف حولها بين دعاة المصادرة والمنع، وكأن هذه المعارك عكست محاولة كل طرف الحد من نفوذ وقوة الطرف الآخر، أكثر من محاولة التحاور حول ما جاء في هذه الكتب من أفكار.

ولعل أبرز مثال على ذلك الجدل الذي ثار في مطلع التسعينيات حول كتاب *مسافة في رجل عقل* لمؤلفه علاء حامد. وجاءت الإثارة الحقيقية لهذه القضية على صفحات الجرائد المصرية بعد ما نشره أحمد بهجت في ركنه اليومي «صندوق الدنيا». فَتَحتَ عنوان سلمان رشدي آخر كتب يقول: ها هو سلمان رشدي آخر يظهر في مصر، مؤلف روائي يزعم أن ما كتبه قصة امتزج فيها الخيال بنبض الفكر،... ، وفي الرواية إلحاد وتطاول على الذات الإلهية وسخرية من الأنبياء والرسل واستهزاء بالجنة والنار وتكذيب صريح لكتب منزلة وهجوم عليها[٦٢]. وجاء في رد هيئة النيابة الإدارية على ما كتبه أحمد بهجت أن موضوع علاء حامد كان مثارًا أمام النيابة قبل ما كتبه أحمد بهجت، فتاريخ إرسال طلب الأزهر من قبل النيابة الإدارية كان في ١٩٨٩/١٠/٣١م[٦٣]، وبدأ الحوار فعليًا بعد المحاكمة[٦٤]. حيث حكم على علاء حامد بالسجن ٨ سنوات، وأجمعت الكثير من الآراء على أن المؤلف بعيد كل البعد عن حرية الاعتقاد والفكر، وأنه في حكم المرتد وأراد تحقيق الشهرة. والملفت للنظر في أمر علاء حامد أنه كان كاتبًا مغمورًا، وأن روايته هذه صدرت بعد عامين فقط من رواية *آيات شيطانية* حيث ذاع خلال هذين العامين صيت صاحبها سلمان رشدي وحقق الكثير من الجدل حول روايته [٦٥]، أما أن يصدر مثل هذا الكتاب في مصر فكان ذلك مما أثار حفيظة الجميع، حتى أن حسني مبارك [٦٦] في افتتاح معرض الكتاب يناير ١٩٩٢، وفاروق حسني وزير الثقافة آنذاك [٦٧] في إحدى ندواته بالمعرض، أيدا حكم القضاء وأبديا استياءهما من صدور مثل هذا الكتاب الذي يزعزع أركان الأمة دون مراعاة لشعب مصر المتدين والذي يتسامح مع أي إبداع فكري مادام يسبح بعيدًا عن سماء مقدساته. هذا وقد تناول الموضوع أيضًا الشيخ محمد متولى الشعراوي[٦٨] الذي حذّر من الانسياق وراء المستشرقين ودعاة التغريب والارتزاق على حساب الدين. ولا عجب أن تتعالى أصوات المدافعين عن حرية الفكر الذين ارتأوا أنه لا يحارب الفكر إلا بالفكر، وليس بالسجن، وأن مقاييس الإبداع والنقد

لا تخضع لقواعد الفقه، كما أن حكم الردة غير شرعي. ودارت المساجلات على صفحات العديد من الجرائد السيارة والمجلات بدءًا من مارس ١٩٩٠م وحتى يناير ١٩٩٢م[٦٩]. تبنت الحملة ضد علاء حامد صحف اللواء الإسلامي، والأهرام، والوفد، والأخبار، بينما كانت حجة الأهالي في الدفاع عنه وتقديم استفتاءات واستطلاعات للرأي حول قضيته هي الدفاع عن حرية الفكر.

ـ ولا تختلف الحال كثيرًا إذا انتقلنا لرواية *أولاد حارتنا* ١٩٥٩م، للكاتب الكبير نجيب محفوظ، والتي رغم إثارتها لبعض الحوار الساكت في الستينيات كما يقول محفوظ: إن مسألة منع صدور الكتب حينها كانت عادية[٧٠] ـ فإنها أثارت لغطًا كثيرًا في أوائل التسعينيات، مع فوز نجيب محفوظ بجائزة نوبل للأدب عام ١٩٨٨، ومع دفاعه عن سلمان رشدي في روايته *آيات شيطانية* عام ١٩٨٩[٧١] ومن المعروف أن الرئيس عبدالناصر طلب من محفوظ التوقف عن كتابة حلقات الرواية مسلسلة في الأهرام بناء على تقرير رفعه إليه أحد شيوخ الأزهر، كما هو شائع أيضًا أن الخلاف كان على ترجمة رموز الرواية بين رجال الدين من ناحية، وبين كتّاب الأدب والفن من ناحية أخرى.

ولم تكن الكتب وحدها هي أبطال المعارك الدائرة في الفكر الإسلامي، بل كان المحور أحيانًا أشخاصًا بأعينهم. كان من أشهرها على الإطلاق، تلك التي طالعتنا في أوائل التسعينيات عن د. نصر حامد أبو زيد حين قدم بحث الترقية الخاصة به إلى قسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة القاهرة، ورفض طلبه للترقية. وكان من الممكن أن يظل هذا الحدث داخل أسوار الجامعة كغيره من الحالات المماثلة، إلا أن الموضوع تحول من مسألة الوظيفة الجامعية ورفض طلب ترقية إلى قضية عامة على المستويين المحلي والعالمي، ليحتل مساحات كبيرة في الصحف والمجلات والتحقيقات بل والكاريكاتير. ورأى مثيرو القضية ومصعّدوها أن الجامعة لم تكن كافية لتلقي بظلال حرية الفكر والاعتقاد على أعضائها، بل أخذوا في اتهامها بتغلغل السلفية والأصولية الإسلامية داخل أسوارها.

وقادت جريدة الأهالي[٧٢] كتيبة المدافعين عن د.نصرأبو زيد والذين يرون فيه أحد شهداء الاضطهاد الفكري الذي يمارسه التيارالإسلامي، والتي كان الأخير فيها ـ للأسف ـ مستقبلاأكثرمنه مبادرًا. حيث اتسم موقف المدافعين عن الجامعة وعن التيارالإسلامي موقف المتأهب للرد على أية خطوة تتخذ من الجانب الآخر، مقال بمقال،ندوة بندوة، إلخ.بينما نجح فريق المدافعين عن حقوق الإنسان وحريات التفكير والرأي والاعتقاد في تأليب الخصوم الخارجيين عليهم، فاشتركت نيويورك تايمزوالإيكونوميست والسي.إن . إن[٧٣] في العراك الذي اتخذ طابعًا يمس الدين خاصة عندما تم التركيزعلى قضية التكفيروالتفريق بين «أبو زيد وزوجته»،بل وقد حاول البعض أن يلقي الضوء على جوانب شخصية في موضوع الترقية، عن طريق الإيعازإلى خلافات، خاصة بين أعضاء القسم في الجامعة[٧٤].أما المعارضون في قضية الدكتورنصرفقد انبرت صحف: عقيدتي، والحقيقة، والوفد[٧٥] لعرض آرائهم ومؤازرتها لنشرالجانب الآخرمن القضية على المواطنين.

ولم تمرسنوات أربع حتى اندلعت قضية تكفيرالدكتورحسن حنفي عام ١٩٩٧م، بسبب مشروعه الفكري الذي تفرغ لإعداده على مدارسنوات. وكان الطرف الأشهرعلى الناحية المعارضة لحسن حنفي هوالدكتوريحيى إسماعيل، الأمين العام لجبهة علماء الأزهر، والتي اعترضت على دعوة الدكتورحسن حنفي إلى ندوة عقدت بكلية أصول الدين للاحتفال بذكرى الشيخ محمد شلتوت، بسبب تاريخه اليساري واعتناقه الماركسية[٧٦].وبدأ يحيى إسماعيل في شن حملته على حسن حنفي صحفيًا، وتأليب الحكومة والرأي العام ودارالإفتاء عليه والتشنيع بمشروعه الفكري الذي يبثه سمًا في الوعاء الجامعي لطلبته، فلايخرج منهم ـ في رأيه ـ سوى مرتدين مثل نصرأبو زيد. وتصاعدت نبراته باتهام الدكتورحنفي بالإلحاد والكفروالارتداد والتطاول على الذات الإلهية والشرك بالله والتشكيك في أصول الدين.إلاأن هذه الحملة ـ التي تبنتها جريدة «آفاق عربية» الصادرة عن

حزب الأحرار ـ قوبلت بتجاهل شديد لمطالب د.إسماعيل، بل استنكارلما يطالب به، فخرج بيان الأزهرووزيرالأوقاف بأنه ليس من اختصاص أية جهة تكفيرمسلم طالما نطق بالشهادتين، وأن جبهة علماء الأزهرلا يمكن نسبها إلى الصرح الأزهري و إنما هي كغيرها من الجمعيات الأهلية التي تضم علماء أزاهرة، كما أن الجهة الوحيدة صاحبة الاختصاص في تكفيرأو تقريرارتداد أحد، هي مجمع البحوث الإسلامية. ومع ذلك فقدأعلن د. محمود حمدي زقزوق وزيرالأوقاف أنه بشكل عام وفي كل الأحوال لا يجوز تكفيرأي مسلم تحت أي ظرف من الظروف، كما اجتمعت الآراء على أنه ليس من حق غيرأهل الاختصاص في الفلسفة وعلم الكلام محاسبة د. حنفي، طالما أن مشروعه الفكري في هذا التخصص. وأنه يجب فتح مساحة للحوارالفكري والأخذ والرد بالحجج والبراهين وليس بالتشدق والتكفير. فأدى ذلك كله بالطبع ـ خاصة أمام الجبهة المتماسكة التي دافعت عن د. حسن حنفي، أحيانًا بدعوى حرية الرأي، وكثيرًا من الأحايين دفاعًا عن شخصه ـ إلى تراجع د. يحيى إسماعيل (في ظرف مايزيد قليلاعن الشهر) عن مهاجمته لمشروع د. حسن حنفي ومطالبته بتكفيره وسكت الأمرعند هذا الحد.

الهوامش:

١ ـ محمد محمد حسين، *الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر*، الجزء الثاني، من قيام الحرب العالمية الأولى إلى قيام الجامعة العربية، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٩٨٦، ص ١٩٠ –٢١١، وانظر أيضا، محمد رشيد رضا، محاورات المصلح والمقلد، القاهرة، مطبعة المنار، ١٩٠٦.

٢ ـ المنار، المجلد الخامس، الجزء التاسع، ص ٣٣٨ - ٣٤٣.

٣ ـ محمد محمد حسين، الاتجاهات الوطنية، ج ٢، مرجع سابق، ص ٢٥٦ - ٢٨٧.

٤ ـ المنار، المجلد ٧، الجزء ١١، ص ٤٢٧ - ٤٢٨.

٥ ـ محمد محمد حسين، *الاتجاهات الوطنية*، ج ٢، مرجع سابق، ص ٢٥٦ - ٢٨٧.

٦ ـ شيخ الأزهر يعترض على القبعة، الأهرام ١٢/ ١٩٥٢/١٠.

٧ ـ حول هذا السجال انظر، «الطربوش لا يصلح غطاء للرأس»، الأهرام ١٩٥٢/٩/٩، «تجار الطرابيش يدافعون عن الطربوش»، الأهرام ١٩٥٢/٩/١٣، «القبعة بدلا من الطربوش» الأهرام ١٩٥٢/١٠/٩، حافظ محمود، «الدين والسياسة والقبعة»، الأهرام ١٩٥٢/١٠/١٦، إبراهيم الدسوقي أباظة، «دفاع عن الطربوش»، الأهرام ١٩٥٢/١٠/١٨، محمد فرحات، «القبعة أم الطربوش؟: رأى الإمام محمد عبده». الأهرام ١٩٥٢/١٠/١٩، عبدالفتاح السيد، «الطربوش بين الأمس واليوم»، الأهرام ١٩٥٢/١٠/٣٠، عبدالمحسن السهلي، «الطربوش هل هو زي خاص بالمسلمين»، الأهرام ١٩٥٢/١١/١٧ .

٨ ـ محمد محمد حسين، *الاتجاهات الوطنية*، ج ٢، مرجع سابق، ص ٢٧٢.

٩ ـ المرجع السابق، ص ٢٧٣.

١٠ ـ المرجع السابق، نفس الصفحة.

١١ ـ المرجع السابق ص ٢٧٧ - ٢٨٧.

١٢ ـ أنور الجندي، *المعارك الأدبية في النثر وا ثقافة واللغة والقومية العربية*، القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٦٦، ص ٤٠٧.

١٣ ـ المرجع السابق، ص ٤٣٠ - ٤٣٣.

١٤ ـ المرجع السابق، ص ٤٣٤.

١٥ ـ المرجع السابق، ص ٤٥١ - ٤٦٤.

١٦ ـ المرجع السابق، ص ٤٤١ - ٤٥٠.

١٧ ـ المرجع السابق، هامش ص ٤٥٠.

١٨ ـ المرجع السابق، ص ٥٥٩ - ٥٦٥.

١٩ ـ المرجع السابق، ص ٥٦٦ - ٥٧٧.

٢٠ ـ المرجع السابق، ص ٥٧٨ - ٥٩٣.

٢١ ـ المرجع السابق، ص ٦٣٧ - ٦٧٦.

٢٢ ـ المنار، م ٣٠، ج ٢، ١٩٢٩، ص ١١٥.

٢٣ .محمد محمد حسين،*الاتجاهات الوطنية*،ج ٢، مرجع سابق، ص ٢٦١ - ٢٦٣.

٢٤ .محمد محمد حسين،*الاتجاهات الوطنية*،الجزء الأول، من الثورة العرابية إلى قيام الحرب العالمية الأولى بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية،١٩٨٦، ص ٢٩٣.وانظر كتاب محمد جلال كشك، *جهالات عصر التنوير: قراءة في فكر قاسم أمين وعلى عبدالرازق*، القاهرة: مكتبة التراث الإسلامي، ١٩٩٠.

٢٥ .المنار،م ٢، ج ١٨، ١٨٩٩/٧/١٥.

٢٦ .المنار، م٢، ج ٢٤، ١٨٩٩/٨/٢٦.

٢٧ .المنار، م ١٨، ج ٣، ١٩١٦ ص ٢٢٧ - ٢٣٣.

٢٨ .المنار، م ٣٠، ج ٧، ص ٥٣٥ - ٥٤٥.

٢٩ .المنار، م ٣٠، ج ٨، ص ٦١٠ - ٦٢٤.

٣٠ .عبدالحميد حمدي إبراهيم وشفيق حنين تادرس، البلاغ الأسبوعي، أعداد ١٩٢٩/٧/١٧، ١٩٢٩/٨/١٤،١٩٢٩/٨/٧.

٣١ .د. نوال السعداوي ود.هبه رؤف عزت، *المرأة والدين والأخلاق* ، سلسة حوارات لقرن جديد،بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٠ من الإشكاليات المتعلقة بالمرأة والتي أثارت جدالا كبيرًا: إشكالية تولي المرأة القضاء والتي مازالت مستمرة إلى يومنا هذا بين مؤيد (أمثال: د.حمدي زقزوق، د.عبدالمعطي بيومي،محمد رأفت عثمان،إسماعيل الدفتار) وبين رافض (أمثال:د. إبراهيم هلال ود.أحمد محمود كريم) وبين آراء لم تتبلوربعد وهي بالأخص آراء رجال الدين (أمثال: الشيخ نصرفريد واصل،ولاشيخ محمد سيد طنطاوي).

٣٢ .المنار،م ١، ١٨٩٩، ص ٥٦ - ٦١.

٣٣ .المنار، م٥، ج ٣، ص ١١٠ –١١٤، ج ٤ ص ١٤٩ –١٥٣،ج ٥ ص ١٩٣،ج ٨ ص ٣٠٨ - ٣١٢.

٣٤ .المنار، م ٦، ج ١٣، ص ٥١٧ –٥٢١، ١٩٠٣/٩/٢٢.

٣٥ .«المدارس المصرية لاتربي رجالا مستقلين: رد على المقتطف»،المنار،م ٦، ج ١٥، ص ٦٠٢ - ٦٠٦.

٣٦ .نبوية موسى، البلاغ الأسبوعي، ١٩٢٧/٤/١٥،ص ٢٧ - ٢٩.

٣٧ .مصطفى غلاب،البلاغ الاسبوعي، ١٩٢٧/٥/٦،ص ٨ - ٩.

٣٨ .المنار، م ٥، ج ١٣، ص ٥١١ - ٥١٤.

٣٩ .الاتجاهات، ج ٢، ص ٢٦٧ - ٢٧٥.

٤٠ .عن الحوار حول مجانية التعليم في ذلك الوقت:محمود العزب موسى، «طه حسين يهدي الشعب مجانية التعليم»،الأهرام ١٩٥٠/١/١٣، أحمد الصاوي محمد، «مجانية التعليم وأثرها على المستوى الاجتماعي للفرد»،الأهرام ١٩٥٠/٢/٢٧،محمد علي عامر. «مجانية التعليم وتكافؤ افرص»،الأهرام ١٩٥٠/١/٣٠ ،عبداللطيف بدوي،»مجانية التعليم بين التفاؤل والتشاؤم»،الأهرام ١٩٥٠/٢/١٣، زهير صبري، «مجانية التعليم: ليكن التعليم الابتدائي إجبارية، الأهرام ١٩٥٠/٢/١٤»، طه حسين يقول: أصبح التعليم حقًا مباحًا فمتى يصبح حقًا ممكنًا؟، الأهرام ١٩٥٠/٨/١٩،أحم عطية الله،»قصة مجانية التعليم»، الأهرام ١٩٥٠/٨/١٧، طه حسين، «التعليم حق طبيعي لكل إنسان»، الأهرام ١٩٥٠/٨/٢٣..

٤١ .محمد غلاب «حول تعميم الثقافة»، الأهرام ١٩٦٢/٤/٦،محمد الخفيف، «الثقافة العامة سلاحنا في

معركة الفكر العالمي»،الأهرام ١٩٦٢/٥/٢٨،محمد عطا،»مشكلات تطوير الثقافة الوطنية»، الأهرام ١٩٦٢/٨/١٩، محمد فتحي الشنيطي، «دور الثقافة في المجتمع الاشتراكي»، الأهرام ١٩٦٢/٩/١٣،أحمد فارس، «قضايا التربية والتعليم: الثقافة الوطنية وتعليم اللغات الأجنبية»، الأهرام، ١٩٦٢/٩/٢٢

٤٢ .انظر سلسلة مقالات مايسة عبدالرحمن في الأهرام بدءًا من ١٩٩٣/٣/٢٨.

٤٣ .انور الجندي،المعارك الأدبية، مرجع سابق، ص ١٩٩ - ٢١٨.

٤٤ .السياسة الأسبوعية ص ٣٦٠.

٤٥ .السياسة الأسبوعية ص ٣٧٣.

٤٦ .الهلال،فبراير١٩٠٢ ص ٣٢١.

٤٧ .مما كتب فقي الحوار حول اللغة العربية: إبراهيم عطايا، «بين الفصحي والعامية»، الأهرام ١٩٥٠/٣/٣، وعمر عبدالعال يوسف، «الحديث بالعربية الفصحي بين الاستخفاف والتكلف»،الأهرام ١٩٥٠/٥/١٤، وأحمد صفوت، «اللغة الفصحي واجب إحياؤها»،الأهرام ١٩٥٠/٥/١٩، وعلى الجندي، «بين الفصحى والعامية»،الأهرام ١٩٥٠/٥/٢٣، ومحمود تيمور،النزاع من بين الصفحي والعامية في الأدب المصري الحديث، الهلال،ج ٩، م ٤١، ص ١١٨٥،١٩٩٣ انظر أيضا محمد محمد حسين، حصوننا مهددة من داخلها، سوريا:مؤسسة الرسالة، ط ٧، ١٩٨٢.وقد صدرت الطبعة الأولى من الكتاب في ١٩٦٧.

٤٨ .إبراهيم عبدالقادر المازني، قبض الريح، القاهرة، دار الشعب، ١٩٧١.

٤٩ .محمد محمد حسين، مرجع السابق، ص ٢٣٠ - ٢٥٢.

٥٠ .المرجع السابق، ص ٢٥٣ - ٢٧٦.

٥١ .المرجع السابق، ص ٢٧٧ - ٢٨٣.

٥٢ .المرجع السابق، ص ٢٨٤ - ٢٩٤.

٥٣ .المرجع السابق، ص ٢٩١ - ٢٩٤.

٥٤ .الأهرام ١٩٣٩/٦/٢٠.

٥٥ .في تفاصيل المعركة، انظر أنور الجندي، *المعارك الأدبية*، مرجع سابق، ص ١٢٧ –١٣٦، وكلا من الجهاد والرسالة أعداد يناير وفبراير١٩٣٣.

٥٦ .في تفاصيل المعركة انظر أنور الجندي، *المعارك الأدبية*، مرجع سابق، ص ١٣٧ –١٤٦، والهلال مجلد (٣٩) وكتاب طه حسين، *قادة الفكر*١٩٢٦، والمنار، م ٢٧، ج ٥، أبريل ١٩٢٦، والرسالة نوفمبر١٩٤٣.

٥٧ .أنظر التفاصيل في أنور الجندي، *المعارك الأدبية*، مرجع سابق، ص ١٦٦ –١٦٩، والرسالة، أعداد يونيو يوليو ١٩٣٧.

٥٨ .في معارك أدبية أخرى أثيرت حول كتب غير تلك التي نذكرها في هذا الموضوع ، انظر معركة حول كتاب (النشر الفني) بين زكي مبارك وفريد وجدي ولطفي جمعة في المعارك ص ٦٠ –٣٦٧، البلاغ، أعداد أغسطس، وسبتمبر، أكتوبر١٩٣١، معركة حول كتاب *أوراق الورد* بين مصطفى صادق الرافعي ولطفي جمعة و إبراهيم المصري، في المعارك ص ٦٨ –٣٧٢ المساء إعداد شهري أبريل .ويوليو ١٩٣١، معركة حول كتاب *ثورة الأدب* بين فريد وجدي والدكتور هيكل، في المعارك ص ٧٣ –

٣٨٣،الأهرام يونيو ـ يوليو ١٩٣٣، معركة حول كتاب *مع المتنبي* بين محمود شاكروطه حسين،في المعارك ص ٨٤ –٣٨٧،البلاغ فبراير١٩٣٧،معركة حول كتاب *مستقبل الثقافة في مصر*بين طه حسين وساطع الحصروزكي مبارك، في المعارك ص ٣٨٨ –٤٠٣، الرسالة أعداد يوليو وأغسطس ١٩٣٩.

٥٩ .أنورالجندي، *المعاركالأدبية*، مرجع سابق، ص ٣١٣ - ٣١٧.

٦٠ .المرجع السابق، ص ٣١٨ –٣٢٨، في تفاصيل المعركة انظرأيضًا جريدة السياسي اليومية أعداد شهري أغسطس وسبتمبر١٩٢٥ ،وحول المعارك الفكرية التي نشبت حول كتاب على عبدالرازق، انظر، محمد عمارة، *معركة الإسلام وأصول الحكم، القاهرة*: دارالشروق، ١٩٨٩.

٦١ .في تفاصيل المعركة التي وصلت إلى خطاب سعد زغلول واستجوابات البرلمان في امرها، انظرأنور الجندي، *المعاركالأدبية*، مرجع سابق،ص ٣٢٩ –٣٥٩، والأهرام نوفمبر١٩٢٦، والسياسة، وكوكب الشرق اعداد اشهرمارس وحتى سبتمبر١٩٢٦.

٦٢ .الهرام ١٩٩٠/٣/٣.

٦٣ .الأهرام ١٩٩٠/٣/٧.

٦٤ .النور١٩٩٠/٣/١٤.

٦٥ .في الحوارحول كتاب *آيات شيطانية* لسلمان رشدي، انظرعلى سبيل المثال:روزاليوسف ١٩٨٩/٢/٢٧، الأهرام ١٩٨٩/٣/١، المصور١٩٨٩/٢/٢٤، المصور١٩٨٩/٣/٣، الأهرام ١٩٨٩/٢/٢٨، الوفد ١٩٨٩/٢/٢٤، الأهرام ١٩٨٩/٢/٢٧، الأهرام ١٩٩٠/٣/٣.

٦٦ .اللواء الإسلامي ١٩٩٢/١/٩.

٦٧ .الأهالي ١٩٩٢/١/٨.

٦٨ .الأخبار١٩٩٢/١/١٠.

٦٩ .انظرفي ذلك: الأهرام أعداد (١٩٩٠/٣/٣ –١٩٩١/١٢/٢٧ –١٩٩٢/١/١ –١٩٩٠/٣/٢٨ –١٩٩٠/٢/٧) الجمهورية، ١٩٩٠/٣/٣١ .الوفد، ١٩٩٢/١/٣ـاللواء الإسلامي، ١٩٩٢/١/٣ –النور، ١٩٩٠/٣/١٤ ـالأخبار أعداد ٩٠/٣/٢١ –١٩٩٢/١/١٠) ـالأهالي أعداد (١٩٩٢/١/١ ـ١٩٩٢/١/٨).

٧٠ .النور١٩٩١/٧/٣.

٧١ .المصور١٩٨٩/٣/٣.

٧٢ .الأهالي ٩٣/٤/٧ –٩٣/٤/١٤ –١٩٩٣/٤/١٣.

٧٣ .أكتوبر١٩٩٣/٧/٢٥.

٧٤ .لطفي الخولي، الأهرام ١٩٩٣/٤/٧.

٧٥ .عقيدتي ،٩٣/٤/٦ –٤/٢٧، الحقيقة ،٩٣/٥/١، الوفد،٩٣/٤/٨ انظرأيضا كتاب محمد جلال كشك، قراءة في فكرالبعية: الرد على سلامة موسى،وعلى عبدالرازق، ونصرحامد أبوزيد، والعشماوي، القاهرة، مكتبة التراث الإسلامي، ١٩٩٤.

٧٦ .آفاق عربية ١٩٩٧/٤/٢٤.